



الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٦٢

الاثنين ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة مارتينيك (الأرجنتين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

افتتاح الدورة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧.

(تكلمت بالإنكليزية)

العاملين من خلال الموافقة على الوثيقتين التوافقيتين بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بكل منهما - الأولى تتعلق بتوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والثانية تتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وأشجع الوفود على المشاركة الكاملة في المناقشات في الفريقين العاملين، والاستماع إلى شواغل بعضها البعض بفكر منفتح ومحاوله النظر إلى مصالح الآخرين باعتبارها مصالحها. في رأي المتواضع، هذا هو السبيل الوحيد لتعزيز التفاهم المتبادل اللازم لمعالجة المسائل المعروضة علينا. نزع السلاح النووي وبناء الثقة هما في صميم السلام والأمن الدوليين. وإنني على ثقة بأن الدول الأعضاء سوف تكون على مستوى مسؤوليتها لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الهيئة للمساعدة على التوصل إلى الأرضية المشتركة الأساسية ولكنها ضرورية التي نحتاج إليها في مجال نزع السلاح.

(تكلمت بالإسبانية)

أنشئت هيئة نزع السلاح عام ١٩٧٨ أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للنظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. منذ إنشائها، تمكنت الهيئة من وضع ١٦ مجموعة من التوصيات الرئيسية والمبادئ التوجيهية والمبادئ تتراوح بين المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهما مجرد مثالين.

وتمثل دورة الهيئة لعام ٢٠١٧ المرحلة الأخيرة من دورة الثلاث سنوات الحالية. ومن المتوقع أن تنهي الهيئة عمل الفريقين

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1708773 (A)



في مجالي الأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التقليدية؛ واتجاهات سياساتية مقلقة تهدد بفقدان المكاسب التي تحققت منذ نهاية الحرب الباردة؛ وندرة تحقيق النتائج من المؤسسات في مجال نزع السلاح، بما في ذلك هذه الهيئة. وعلينا جميعا أن نعمل معا لعكس تلك الاتجاهات.

وقد شهدنا ظهور تكنولوجيات جديدة يمكن أن تؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين. وهذه تشمل منظومات أسلحة فائقة، فضلا عن التطبيقات الجديدة للتكنولوجيات فائقة التطور التي استحدثتها أساسا القطاعان الخاص والأكاديمي. ومن الأمن الإلكتروني والذكاء الاصطناعي إلى القذائف التي تفوق سرعة الصوت، فإن هذه التكنولوجيات الجديدة قد أوجدت أيضا حالة طمس مزدوجة فلا يتضح الفرق بين الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية وبين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية غير النووية. ومعالجة هذه الاتجاهات الجديدة يتطلب نهجا شاملا. وفي هذا الصدد، ظلت أهدافنا دوما أوسع نطاقا من إزالة أو تقييد فئة وحيدة من الأسلحة. ونزع السلاح قُصد منه أن يكون نهجا متكاملا لمعالجة المشكلة الأكبر للحرب وأن ييسر ترتيبات الصون الجماعي للأمن الدولي وهذا هو المنطق الذي بُني حوله مفهوم بناء نزع السلاح العام والكامل، وبذلك إيجاد نموذج جديد للأمن المستدام يتطلب النظر في كيفية تحديث مفهوم نزع السلاح العام والكامل في القرن الحادي والعشرين.

وهذا هو النهج الذي اتخذته أيضا هيئة نزع السلاح الأصلية. ولدى هذه الدورة فرصة لتنشيط هذا النهج بالنظر في توصيات الفريقين العاملين بصورة شاملة، بوصفها عناصر متعاضدة من كل أكبر. وبوصف هيئة نزع السلاح الهيئة التداولية العالمية الوحيدة، فبوسعها، من خلال المشاركة فيها الشاملة للجميع والاستعداد للتوصل إلى حل وسط والاتصاف بالمرونة، أن تسهم إسهاما مفيدا في تنشيط نزع السلاح العام والكامل.

قبل أن نناقش البند الأول في جدول الأعمال، وباسم جميع أعضاء الهيئة، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد كيم وون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح في مكتب شؤون نزع السلاح. أود أن أرحب به وأشكره وفريقه على الدعم الكبير الذي سيقدموه للهيئة خلال هذه الدورة.

ويسرني أن أعطي الكلمة للسيد كيم وون - سو.

السيد كيم وون - سو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على الكلمات الطيبة التي وجهت إلى مكتبي. في البداية، أود أن أبدأ بثلاثة أشياء.

أولها أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على قبول ما هو، كما قلت، المهمة الصعبة المتمثلة في اختتام هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. وثانيا، أن أعرب عن الشكر للرئيس الذي سترك منصبه، السفير أودو تيفي من فانواتو، على قيادته المتفانية لدورة العام الماضي والمشاورات التي تلتها فيما بين الدورات.

والأمر الثالث هو أن أشكر رئيسي الفريقين العاملين المنتهية ولايتهما، السفير خيرت عبد الرحمانوف، الذي يشغل حاليا منصب وزير خارجية كازاخستان، والسيد بوشعيب الأومني، ممثل المغرب، وكلاهما ترأس عمل الفريق خلال الدورتين السابقتين. وقد توليا الآن مهام جديدة بارزة، وأعتقد أنهما يستحقانها تماما.

إن عام ٢٠١٧ هو العام الأخير من دورة هذه الهيئة التي تمتد لثلاث سنوات. ومن المتوقع أن تكمل الهيئة أعمال فريقها العاملين وأن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة. كما يصادف هذا العام مرور ٦٥ عاما على إنشاء الجمعية العامة لهيئة نزع السلاح. وتمثل واجبها في معالجة قلق المجتمع الدولي إزاء انعدام الثقة العامة التي يعاني منها العالم وتؤدي إلى عبء زيادة التسلح. ويكتسي هذا الواجب الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. إننا نشهد تزايدا في التوترات العالمية والإقليمية؛ وحالات تنافس جديدة مزعزعة للاستقرار تنطوي على الأسلحة

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن هناك توقعات عالية بإحراز تقدم في عام ٢٠١٧، بما فيها من هذه الهيئة. وهناك عدد من الأحداث الهامة تجري هذا العام، ولا سيما بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتأتي هيئة نزع السلاح بالضبط بين اثنين منها: المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، المؤدية إلى القضاء التام عليها، وبدء دورة الاستعراض الحاسمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠. ولذلك، لدينا فرص جيدة للعمل على جبهات متعددة في جدول أعمال حافل لنزع السلاح. ويمكن للنجاح في مداورات هذه الهيئة أن يحدد نبرة إيجابية لتوفير زخم جديد لتحقيق التقدم في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وأتمنى للوفود أفضل حظ في أن تكون دورة مثمرة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد كيم على إحاطته الإعلامية.

اقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٧

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الهيئة، في دورتها التنظيمية المعقودة في ١٣ شباط/فبراير، أحاطت علما بجدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧، بصيغته الواردة في الوثيقة A/CN.10/L.78.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.78.

أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

وكما يذكر الأعضاء، ما زال يتعين على الهيئة أن تنتخب ستة نواب للرئيس ومقررا من المجموعات الإقليمية. وقد أبلغت

وأود أن أنتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي. وهو مجال جاهز جدا للنظر فيه. فتاريخه الحديث واعد. إن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أنشأته الجمعية العامة بناء على مبادرة روسيا في ٢٠١٢، قد اختتم أعماله بنجاح في عام ٢٠١٣. واشترك في تقديم قرار الجمعية العامة اللاحق ٥٣/٧٠ الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة - وهذه إظهار نادر للوحدة بشأن مسألة استراتيجية بهذا الحجم.

وعقدت اللجنتان الأولى والرابعة أول اجتماع مخصص لهما من أجل مواجهة تحديات أمن الفضاء الخارجي واستدامته، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وبين الاجتماع مدى العمل الذي لا يزال يتعين القيام للتوفيق بين الآراء المتضاربة. ومع ذلك، وفر فرصة مفيدة لمناقشة هذه الاختلافات والبحث عن أرضية مشتركة.

كما نقدر الجهود التي بذلها الرؤساء السابقون: السفير دروبنيك، ممثل كرواتيا؛ السفير سيك، ممثل السنغال؛ والسفير تيفي، ممثل فانواتو؛ في عرض هذه المسألة أمام الهيئة وتعميق المناقشات والتعاون بين المجتمعات المحلية المعنية بالجهود في مجال سلامة وأمن الفضاء الخارجي. وأشيد أيضا بالمرونة التي أبدتها جميع الدول في السماح بحدوث ذلك. إن تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي سيثل خطوة لا غنى عنها من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبما أن الفضاء الخارجي هو تراثنا المشترك، فإن المسألة تستحق أن تعالج في هيئة عالمية.

وفي شباط/فبراير، أصدر الأمين العام تقريراً (A/72/65) عن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي من جانب منظومة الأمم المتحدة. ونأمل في أن يكون التقرير والثغرات التي حددها بمثابة دليل عملي لمناقشات الممثلين غير الرسمية. وهذه المناقشات قد تساعدنا على استكشاف أفكار مختلفة لكفالة أن يبقى الفضاء خالياً من النزاعات والممارسات غير المستدامة. وإنني أطلع إلى إجراء مداورات مثمرة في الأيام المقبلة.

وأفهم أن هناك اتفاقا عاما بشأن الترشيحات لمنصبي رئيسي الفريقين العاملين. وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في أن تنتخب بالتزكية السيد ويلمير مينديس، الوزير المستشار للبعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية رئيسا للفريق العامل الأول، والسيدة لاشيزارا ستويفا، المستشارة ونائبة الممثل الدائم لبلغاريا، رئيسة للفريق العامل الثاني. تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): مرة أخرى، باسم الهيئة، أود أن أهنئ رئيسي الفريقين العاملين. وأنا ممتنة لهما على قبولهما النهوض بمهام التروؤس الشاقة لفريق كل منهما في هذه السنة الأخيرة من النظر في هذه المسألة. وأنا متأكدة من أنهما سيقومان بعملهما بحكمة.

تنظيم الأعمال

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود الآن أن أسترعي انتباه الهيئة إلى مشروع الجدول الزمني للجلسات، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/2017/CRP.1 التي عمت سابقا وتم توزيعها صباح هذا اليوم في القاعة. وكما يلاحظ الأعضاء، من المقرر عقد ثلاث جلسات عامة للتبادل العام للآراء. ومن المقرر عقد ١١ جلسة أخرى لكل من الفريقين العاملين على أساس منصف. وكما يذكر الأعضاء، فإن هذا الجدول يستند إلى الممارسة المتبعة في السنوات السابقة حيث خصصنا عدد من الجلسات لكل من الفريقين العاملين. وعلى نفس المنوال، ومع مراعاة ضرورة تحقيق أفضل استخدام للوقت والموارد المتاحة لنا، من المناسب أن نعود إلى ممارسة عقد الجلسات العامة للهيئة في منتصف الدورة بغية إتاحة فرصة سماع كيفية سير أنشطة الفريقين العاملين. وسوف يكون ذلك مفيدا لجميع الوفود، ولا سيما الصغيرة منها.

وعلاوة على ذلك، وكما يذكر الأعضاء، عملا بالقرار ٨٢/٧١، ستجري الهيئة مناقشات غير رسمية بشأن تدابير

بأن المناقشات لا تزال جارية داخل مجموعة الدول الأفريقية بشأن المرشحين المحتملين لمناصب نواب الرئيس والمقرر. ولذلك، وستتناول انتخاب نواب الرئيس من هذه المجموعة في مرحلة لاحقة.

ومع ذلك، يسرني أن أبلغ الهيئة باستلام التأييدات التالية: تؤيد مجموعة دول أوروبا الشرقية ترشيح السيدة أندا غرينبيرغا، سكرتيرة أولى في البعثة الدائمة للاتفيا، والسيدة روزيتا شوريتي، وزيرة مستشارة في البعثة الدائمة للتوانيا، لتشغلا منصبتين من مناصب نواب الرئيس، من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

تؤيد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح السيدة أشا تشالنجر، المستشار في البعثة الدائمة لأنتيغوا وبربودا نائبا للرئيس من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتؤيد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ترشيح السيد يسار عمار، وهو سكرتير ثان في البعثة الدائمة لباكستان، نائبا للرئيس؛ وترشيح السيد سيد روباتجاري، وهو سكرتير أول في البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، مقرا من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في أن تنتخب بالتزكية السيدة أشا تشالنجر، ممثلة أنتيغوا وبربودا؛ والسيدة أندا غرينبيرغا، ممثلة لاتفيا؛ والسيدة روزيتا شوريتي، ممثلة ليتوانيا؛ والسيد يسار عمار، ممثل باكستان؛ نوابا للرئيس؛ والسيد سيد روباتجاري، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، مقرا للهيئة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الهيئة، أود أن أعرب عن التهاني الحارة للممثلين المنتخبين في المكتب، وأن أتمنى لهم كل نجاح في تأدية مهامهم. وأنا على يقين من أنهم سيسهمون إسهاما هاما في تيسير أعمال الهيئة لهذا العام. أود أن أشكرهم مقدما على دعمهم للمجلس.

وبغية تحسين استغلال الوقت المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، أقترح أن نبقى على ممارسة استخدام قائمة متجددة بأسماء المتكلمين، وهي مفتوحة حالياً لجميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. أود أيضاً أن أذكر جميع الوفود المسجلة بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للإدلاء ببياناتها في أي وقت، ربما في وقت أقرب مما كان مقرراً في الأصل.

كما أود أن أذكر الوفود بأننا سوف نتبع الشكل المعتمد لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة بالنسبة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أولاً، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الموضوعية، ونواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين على توليهم مهامهم. كما نعرب عن تقديرنا لسفير فانواتو، السيد أودو تيفي، الذي ترأس الهيئة في عام ٢٠١٦، ونواب الرئيس السابقين، فضلاً عن الرئيسين السابقين للفريقين العاملين، من المغرب وكازاخستان، على جهودهم في الدورة الموضوعية للعام الماضي. وأشكر السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية، التي وفرت لنا معلومات عما يمكن توقعه في المستقبل. إن حركة عدم الانحياز تؤكد للرئيسة تعاونها الكامل في ما تأمل أن تكون دورة مثمرة مع نتائج إيجابية.

وتؤكد الحركة على موقفها الثابت بشأن الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدد على أهمية ومحورية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية

الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، مبدئياً خلال الأسبوعين الثاني والثالث من مناقشاتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الهيئة إلى مسألة معامل الاستخدام، وأن أتشاطر مع الأعضاء بعض الأرقام بشأن مستوى فعالية الهيئة في استخدام خدمات المؤتمرات.

وكما يعرف الأعضاء، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٩/٧٠، فإن الهيئات الحكومية الدولية، من قبيل الهيئة مكلفة بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات. وبلغ متوسط معامل الاستخدام للهيئة طوال السنوات العشر الماضية ٦٦ في المائة. وأكرر: بلغ متوسط معامل الاستخدام للهيئة طوال السنوات العشر الماضية ٦٦ في المائة، وهو أقل من النسبة المرجعية البالغة ٨٠ في المائة. والخبر السار هو أن معامل الاستخدام في العام الماضي بلغ ٧٦ في المائة، وهو أقرب بكثير إلى المعيار. وآمل أن ينضم الأعضاء إلي في الإعراب عن التزامنا ببذل قصارى جهدنا لضمان أن تحقق الهيئة الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات. ويشمل ذلك، في جملة أمور، بدء الجلسات ورفعها في الوقت المحدد، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من كل الوقت المخصص للجلسات.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بالجدول الزمني للجلسات، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/2017/CRP.1؟

تقرر ذلك.

مناقشة عامة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تبدأ الهيئة الآن التبادل العام للآراء، استناداً إلى قائمة المتكلمين للمناقشة العامة. أود أن أحث الوفود التي لم تُدرج أسماءها في القائمة بعد على أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن، إذ إننا نعتزم اختتام المناقشة العامة غدا الساعة ١٣/٠٠.

الحركة ضرورة عدم جعل نزع السلاح النووي، باعتباره على رأس الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وباعتباره التزاما قانونيا متعدد الأطراف، مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود في مجال عدم الانتشار النووي أو الاستقرار الاستراتيجي.

وتشدد الحركة على أن قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ وأحدث قراراتها ٧١/٧١، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، يقدم خريطة طريق محددة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وتعيد الحركة التأكيد على أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي سيعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، عملا بقرارات الجمعية العامة، سيتيح حقا للجمعية العامة فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وتقديم توصيات ملموسة للحفاظ على الزخم الذي أحدثته الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتقتصر حركة عدم الانحياز إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في نيويورك.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية تعزيز الوعي العام بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وضرورة إلزاتها بصورة تامة، بما في ذلك من خلال الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة أهمية مراعاة الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وفي تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وتعرب الحركة عن بالغ قلقها حيال الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين يتسبب بهما أي

المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تنتظر في مسائل محددة لنزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وساهمت الهيئة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة عن طريق اعتماد ١٦ من المبادئ التوجيهية والتوصيات والإعلانات. ويساور الحركة القلق لأن الهيئة لم تتمكن من الاتفاق على توصيات موضوعية بشأن بنود جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠٠ بسبب غياب الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد الحركة على الحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة في الدورة الحالية للهيئة، وتحقيقا لهذه الغاية، تحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين. والحركة مستعدة للتعاون بصورة نشطة وبناءة مع جميع الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق على توصيات موضوعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الهيئة.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتحثها على إزالة ترساناتها النووية بالكامل وفقا للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتعاقد عليها خلال مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمضطلع بها بصورة لا لبس فيها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والمحدد التأكيد عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وتؤكد حركة عدم الانحياز استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات إلى أن يتم الوفاء بها.

تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز بأن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تؤكد

العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتؤكد الحركة مرة أخرى بأنه من الأفضل معالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي، من خلال إبرام اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية متفاوض عليها. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار، شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيوداً على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية. وتؤكد الحركة على ضرورة أن تحل المسائل المتعلقة بالانتشار من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وينبغي أن تدرج التدابير والمبادرات المتخذة في هذا الصدد في إطار القانون الدولي، ويتعين أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتشعر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق الآراء على وثيقة ختامية نهائية بالرغم من الجهود التي بذلتها وفود بلدان حركة عدم الانحياز. وينبغي أن يكون ذلك الفشل بمثابة حفاز للعمل على نحو أكثر جدية نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشدد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أهمية الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ الاستعرضيين، وتنفيذ خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

كما تؤكد الدول الأعضاء في الحركة والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من حزمة

تفجير للأسلحة النووية وآثاره الكارثية الطويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وفي ذلك السياق، تؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع الدول بدقة لأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتذكر حركة عدم الانحياز بفتوى محكمة العدل الدولية، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، وتؤكد إجراء مناقشات موضوعية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة مجدداً الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً لكي يوفر الضمان الفعال لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف - على سبيل الأولوية القصوى ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي تظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتؤكد الحركة بأن جميع الأنشطة والخطط المتعلقة بتحسين الأسلحة النووية القائمة، أو تطوير أنواع جديدة منها، يتعارض مع الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي كالتزام قانوني متعدد الأطراف، فضلاً عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

وتؤكد الحركة من جديد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية والارجعة والتحقق الدولي فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح النووي.

إن الحركة تؤكد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة الوقود النووي على الصعيد الوطني بشكل كامل، للأغراض السلمية دون تمييز، والمشاركة قدر الإمكان في تبادل المعدات والمواد والمعلومات

المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة، وفي انتظار إنشائها، طالبوا إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقيام بأنشطته المتعلقة بالبحال النووي وفقاً لنظام عدم الانتشار.

وأكد رؤساء الدول والحكومات أيضاً قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا مواصلة إسرائيل تطوير وتخزين الترسنات النووية. ودعوا أيضاً إلى الحظر التام والكامل لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة المتصلة بالأسلحة النووية أو تقديم المساعدة النووية ذات الصلة في الميادين العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل.

وتؤكد حركة عدم الانحياز الحاجة إلى إرادة سياسية قوية وحقيقية لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبخاصة خلال المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح. وتكرر الحركة دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى الإسراع في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، دون مزيد من التأخير، من أجل التغلب على حالة الجمود التي اعتزته منذ زمن، ولكي يبدأ عمله الموضوعي.

ختاماً، تؤكد الحركة مجدداً دعمها الكامل لعمل الهيئة، الذي ينبغي دعمه عبر تنشيط الإرادة السياسية بغية تحقيق نتائج ملموسة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار عالمياً.

السيد آل ثاني (قطر): بداية، سيدتي الرئيسة، تود المجموعة العربية الإعراب عن خالص التهنية والتقدير لسيادتكم بمناسبة توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام. كما

من المقررات التي تم التوصل إليها بدون تصويت، وأتاحت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى عام ١٩٩٥، بدون المزيد من التأخير. ونؤكد بأن هذا القرار لا يزال سارياً إلى حين تحقيق الأهداف المنشودة منه.

إن الدول الأطراف في المعاهدة، تعبر عن خيبة أملها العميق لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده خلال عام ٢٠١٢، على الرغم من قرار المؤتمر الاستعراضي المتخذ بتوافق الآراء خلال عام ٢٠١٠. إن ذلك يتعارض مع نص وروح القرار ١٩٩٥ وينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠. وتؤكد الدول الأطراف في المعاهدة بأن الالتزامات والتعهدات فيما يتعلق بالمنطقة، على النحو الوارد في القرار ١٩٩٥ وخطة عمل ٢٠١٠، لا تزال سارية المفعول إلى أن يتم تنفيذها. وهي ترفض بشدة العوائق المزعومة من جانب منظمي المؤتمر المذكور كأسباب لعدم عقده في موعده. وفي هذا السياق، تأسف الدول الأطراف في المعاهدة، لكون إسرائيل الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي رفض المشاركة في المؤتمر على النحو المطلوب في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتدعو دول الحركة الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، من أجل تجنب أي انعكاسات سلبية على فعالية ومصداقية المعاهدة، وعملية استعراضها، ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار ككل.

وفي هذا الصدد، تذكر حركة عدم الانحياز بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في جزيرة مارغارتا عام ٢٠١٦، والتي نصت على أنه بينما يدعم رؤساء الدول والحكومات، بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنهم قد دعوا أيضاً جميع الأطراف

المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط، مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول في بلوغ أهداف المعاهدة وكذا احترام التزاماتها السياسية والأخلاقية في هذا الإطار. ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيبها منها ويتبقى التزام الدول الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المحك مما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموماً.

ولهذا قررت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية العام الماضي إجراء استعراض شامل لمختلف المواقف ذات الصلة على مدى العقود الأربعة الماضية، وذلك من خلال لجنة الحكماء، بهدف تطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولقد تم بالفعل مؤخراً تقديم تقرير متكامل من جانب اللجنة يتضمن تقييماً صريحاً مصحوباً بتصورات ومقترحات لسياسات جديدة تحقق الأهداف العربية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار تعزيزاً للأمن الإقليمي في هذا الصدد.

إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير وتلك القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعنا أمام مسؤولياتنا كمجتمع دولي لمضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهو الأمر الذي تحقق بالفعل الأسبوع الماضي، هنا في نيويورك وداخل هذا المقر، من خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بموجب قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٨، الذي تم اعتماده في العام الماضي.

وسوف تواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في إطار الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي تنفيذاً للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تنخرط فيها مجموعتنا

نقدّم خالص التحية لكل من فنزويلا وبلغاريا لتوليها رئاسة الفريقين العاملين المنبثقين عن الهيئة.

وتعيد المجموعة العربية التأكيد على محورية هيئة نزع السلاح بوصفها محفلاً أممياً توافقياً يهدف إلى مناقشة موضوعات نزع السلاح في ضوء الولاية التي قررتها وحددت دور الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح سنة ١٩٧٨. تشدد المجموعة العربية على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدده، مما يحتم تخلص البشرية من تلك الأسلحة دون رجعة وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

تعرب المجموعة العربية عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق أي تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ في هذا الصدد،

حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، وفي ظل عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه ضمن ورقة العمل العربية، والتي أيدتها أيضاً حركة عدم الانحياز، إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو،

بل جاء قرار ثلاثة دول، ومنها دولتان نوويتان ودعتان للمعاهدة، مخيباً للآمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج

أن يُسهم في تعزيز الثقة بين الدول. وتؤكد المجموعة، في هذا النطاق، على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة المترتبة عليها التهديدات المختلفة في ظل وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول. كما تؤكد على الدور الهام الذي يؤديه الصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من أجل إحكام المتابعة العالمية لتحركات تلك الأنواع من الأسلحة وحيازتها.

وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالوثيقة الختامية للاجتماع الدوري السادس لتقييم تنفيذ برنامج العمل الذي انعقد في حزيران/يونيه من العام الماضي في نيويورك،

كما نتطلع إلى مواصلة التوافق الدولي بشأن هذه الآلية السياسية الأهمية الهامة خلال مؤتمر الاستعراض الثالث لبرنامج العمل والمزمع عقده العام القادم. ختاماً، تتمنى المجموعة العربية أن يتمخض عن هيئة نزع السلاح هذا العام توصيات متكاملة ووثائق متوافقة عليها مثلما شهد المجتمع الدولي النتائج الإيجابية للهيئة عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٩.

السيد ثامورا ريباس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، تهنئكم الجماعة، سديتي الرئيسة، على انتخابكم لترؤس الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٧. كما نهنئ أعضاء المكتب. ونشكر السفير أودو تيفي، ممثل فانواتو، على جهوده الدؤوبة بصفته رئيس هيئة نزع السلاح في العام الماضي.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية من جديد على أهمية الهيئة باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. إنها تتيح

بالفعل من خلال مشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وبناء عليه تتطلع الدول العربية إلى المشاركة النشطة والفعالة خلال أعمال اللجنة التحضيرية الأولى في أيار/مايو المقبل بفيينا تدشيناً لدورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد انضمت جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل حتى الآن رغم كل المطالبات والقرارات الأهمية في هذا الصدد. وتؤكد الدول العربية، في هذا السياق، على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تُعد بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب علماً بأن ذلك القرار كان جزءاً أصيلاً من الصفقة التي على أساسها تم تمرير التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر عام ١٩٩٥.

هذا ويمكن للتدابير العملية لبناء الثقة، المتخذة بشكل طوعي، أن تُسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتستحضر الدول العربية، في هذا الإطار، ”المبادئ التوجيهية بشأن الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة وتنفيذ تلك التدابير على مستوى عالمي أو إقليمي“، التي أوصت بها هيئة نزع السلاح واعتمدتها الجمعية العامة سنة ١٩٩٦.

وتؤكد الدول العربية، في نفس السياق، على أن التخلص من أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد تدابير بناء الثقة الهامة. ومن هنا تنبع أهمية تفعيل وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. إن الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقبلها الدول طوعية من شأنه

وتحت الدول الأعضاء في الجماعة جميع البلدان على العمل من أجل التعجيل في التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً من هذا القبيل واعتماده. إن في الحصول على ضمانات قاطعة وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها مصلحة مشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الـ ٣٣ الأعضاء في الجماعة.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك لاعتماد إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا الاجتماع يؤكد دعم التعاون فيما بين الدول الأعضاء على مواصلة العمل معاً من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، تماشياً مع ولاية رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونأسف بشدة لعدم توفر توافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، لم تلَبِّ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح النووي في مشروع الوثيقة الختامية توقعات الدول الأعضاء في الجماعة. ونحن نعتبرها تنازلية مقارنة بالوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ونؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في الجماعة التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نؤكد مرة أخرى على تأييدنا للحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز، وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة.

المناقشة الموضوعية بشأن مسائل محددة ذات صلة بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. وتكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد على استعدادها للعمل بشكل بناء من أجل إنجاز المهام المعقدة الموكلة للهيئة.

وتذكر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقرار التاريخي الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذين تجمعوا في هافانا الدولة لمؤتمر القمة الثاني للجماعة، حيث أعلنوا رسمياً أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وأكدوا مجدداً على الالتزام الدائم بالحل السلمي للنزاعات من أجل القضاء نهائياً على استخدام القوة والتهديد باستخدامها في منطقتنا.

ونكرر تأكيد قلقنا العميق إزاء أن الأسلحة النووية تمثل تهديداً لبقاء البشرية. وندين استخدامها أو التهديد باستخدامها، ونشجب أثرها الإنساني المحتمل. ونشدد على أنه يجب عدم استخدام الأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف، وأن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي. وعليه، فإن الضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في حظرها وإزالتها بصورة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، ضمن أطر زمنية محددة بوضوح.

ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة، إذا أريد لنا النجاح في تحقيق الحظر والإزالة للأسلحة النووية بصورة كاملة. وفي هذا الصدد ترحب الجماعة باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٥٨/٧٠. ونكرر التأكيد على عزمنا على المشاركة بنشاط في التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها في إطار زمني متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف يفضي إلى القضاء التام عليها.

بهذه الأسلحة بالنسبة للكثير من الشعوب والدول، وبخاصة من خلال تحويل الأسلحة إلى جهات من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم والذين يكونون مرتبطين غالباً بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالمثل، نأمل أن تتمكن المعاهدة من المساعدة أيضاً على منع نشوب النزاعات والعنف المسلح وانتهاكات القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، تدرك الجماعة المساعدة القيمة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على أهمية التعاون في جهود إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ونأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في الأعوام الأخيرة.

وتدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

كما نخطط علماً بانضمام كوبا مؤخراً في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لاتفاقية الذخائر العنقودية وإنشاء منطقة خالية من الذخائر العنقودية في أمريكا الوسطى، فضلاً عن تصديق بالاو على الاتفاقية في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وتحث الجماعة كل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إظهار الإرادة السياسية لضمان بدء العمل الموضوعي دون مزيد من التأخير من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك التفاوض على معاهدة بشأن الأسلحة النووية؛ وصك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وكذلك بشأن منع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومعاهدة غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وتشدد الجماعة على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، فإنها تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. كما تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتنثال للالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والمضي قدماً في اتجاه القضاء التام على تلك الأسلحة. وتكرر الجماعة التأكيد على الحاجة الماسة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحث دول المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق على هذا الصك الدولي على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

والجماعة على اقتناع بأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تضطلع بدور حيوي في تعزيز التفاهم والشفافية فيما بين الدول، وتسهم في استقرارها وأمنها. وبالتالي، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز وتحسين وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة على جميع المستويات، عند الاقتضاء.

كما نؤكد مجدداً على الأهمية الحاسمة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إقراراً بإسهامه الكبير في الجهود المبذولة في هذا المجال. كما نؤكد على ضرورة تنفيذه الكامل والفعال. ولا بد أن نستمر في العمل على المستوى المتعدد الأطراف في إطار برنامج العمل بطريقة شفافة وغير تمييزية، والمضي قدماً نحو اعتماد صكوك ملزمة قانوناً بشأن الوسم والتعقب والسمسة غير المشروعة، من أجل منع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأسواق غير المشروعة.

وتأمل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك ملزم قانوناً بشأن تجارة الأسلحة، في مساعدتنا بصورة فعالة على معالجة النتائج الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم

المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وترى المجموعة أنه على الرغم من بعض التحديات، فإن الهيئة قد أسهمت إسهاما إيجابيا في الماضي في المداولات بشأن نزع السلاح النووي، باعتباره أعلى الأولويات العالمية في مجال نزع السلاح، وكذلك بشأن المسائل المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة، والأسلحة التقليدية وغيرها من تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف. بيد أن المجموعة تعرب عن أسفها لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من النجاح خلال الدورة السابقة بسبب انعدام الإرادة السياسية ومواقفها غير المرنة.

ولا تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تُحظر بعد. إنها تشكل تهديدا مُلحا ووجوديا للبشرية، ويمثل استخدامها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير حضارة البشر وجريمة ضد الإنسانية. وتعتبر المجموعة أنه لا يمكن قبول أو تبرير أي نظرية تبرر استخدامها أو التهديد باستخدامها. كما أن الجماعة تذكر بفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، التي تؤكد على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وتؤكد من جديد أن أي استعمال للأسلحة النووية سيكون انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، ترحب المجموعة باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، الذي ستعقد الدول الأعضاء عملا به مؤتمر دبلوماسيا من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه بهدف التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى القضاء التام عليها. وترى المجموعة أن المؤتمر يمثل فرصة نادرة لتصحيح أخطاء الماضي التي ارتكبت باستخدام الأسلحة النووية، وتحت جميع الدول على دعم هذه العملية.

وختاما، تود الجماعة أن تؤكد على أهمية العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك المساعدات التي يقدمها إلى بلدان المنطقة لتنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات. وتأسف الجماعة لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من تقديم توصيات على مدى ١٨ عاما.. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للمضي قدما بتوصياتنا. وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا استعدادها للتعاون مع أعضاء هذه الهيئة لتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة.

السيد تومو مونتي (الكامبيون) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

المجموعة الأفريقية تهنئكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح في هذه الدورة. كما تغتنم هذه الفرصة لتهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. كما نعرب عن التقدير لسلفكم، سعادة السيد أودو تيفي، ممثل فانواتو، على عمله الدؤوب كرئيس للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦.

وتقدر المجموعة جهود رئيسي الفريقين العاملين، وتطلع إلى العمل معهما في هذه الدورة. كما تعرب المجموعة عن تقديرها للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، على ملاحظاته التي أدلى بها هذا الصباح.

والجماعة الأفريقية تؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا، وتؤكد مجددا التزامها المستمر بمبدأ صلاحية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشدد المجموعة على أن أفضل السبل لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار تتمثل في إبرام اتفاقات عالمية شاملة غير تمييزية ومتفاوض عليها بصورة متعددة الأطراف.

ولا تزال المجموعة تشدد على أهمية ومركزية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم

وتعتمد المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتشجيع الدول المتبقية التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المذكورة في البروتوكول الثالث، أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تطبيقها السريع. وتواصل المجموعة التأكيد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل معلماً هاماً نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتؤيد المجموعة بشكل قاطع الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتواصل الإعراب عن استيائها الشديد إزاء عدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتفق عليها في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعرب عن خيبة أملها الكبيرة لأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢، لم ينعقد بعد. وفي هذا الصدد، فإن الالتزام والتعهد عملاً بقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي لا يزال يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من حزمة على أساسها تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التمديد اللائحة للمعاهدة في ١٩٩٥، فضلاً عن التدابير ذات الصلة من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، يبقين ساريين لحين إنشاء هذه المنطقة.

كما تود المجموعة الأفريقية أن تبرز هدف قرار الجمعية العامة، ٧١/٧١ بعنوان "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣" بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذاً فعالاً. وتكرر المجموعة التأكيد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى يعقد في موعد أقصاه ٢٠١٨. وترى المجموعة أن هذا المؤتمر سيشكل فرصة للجمعية العامة كي تقدم توصيات ملموسة بغية الحفاظ

وتود المجموعة الأفريقية أن توضح بأن وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية لن يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لكنه سيساعد على تكملة معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها. وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مرة أخرى على ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، وضمان الامتثال بطريقة متوازنة وشاملة لكل من الركائز الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد على حقوق الدول غير القابلة للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتفق مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي آذار/مارس، سيبدأ أول اجتماع للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كجزء من الأنشطة المفوضية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠. ويؤمل أن يكون المؤتمر سيكون بمثابة فرصة لتعزيز المعاهدة بتوطيد حقيقي لركائزها الثلاث. وأفريقيا لا تزال ملتزمة بتعزيز أهداف المعاهدة العامة وتدعو الدول الأطراف الأخرى، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، وبتعهداتها الثابت صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتعرب المجموعة عن أسفها لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي التاسع لعام ٢٠١٥ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.

وترى مجموعة الدول الأفريقية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يشكل تدبيراً هاماً نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك، تود المجموعة أن تؤكد مجدداً موقفها، حيث أصبحت منطقتها خالية من الأسلحة النووية، ببدء نفاذ معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وستواصل دولنا الأعضاء التمسك بهذا المركز والمحافظة عليه.

وتظل المجموعة الأفريقية قلقه جداً إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتصنيعها، وحيازتها وتداولها وتراكمها المفرط، وانتشارها في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. ولطالما عانت الدول الأفريقية معاناة هائلة وغير متناسبة من الآثار الضارة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى الآثار المزعزعة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وفي هذا السياق، تظل المجموعة ملتزمة ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وترحب المجموعة بالوثيقة الختامية للاجتماع السادس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٨ بوصفه حدثاً هاماً. وأحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ عن عمليات نقل التكنولوجيا، وبكفالة تحقيق التعاون والمساعدة الدوليين دون عائق، حسباً ينص عليه برنامج عمل الأمم المتحدة.

وختاماً، لا تزال المجموعة الأفريقية تسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في سياق الإسهام في مسائل نزع السلاح، وفي تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في تنفيذ المسائل المتعلقة بنزع السلاح والسلام والأمن. وتود المجموعة أن تؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز جميع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح لتمكينها من الاضطلاع بكامل ولايتها في هذا الصدد.

وتأسف الجماعة مرة أخرى لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من تقديم توصيات ملموسة وبتوافق الآراء في دوراتها السابقة. وتود المجموعة تكرار التأكيد على الأهمية البالغة للإرادة السياسية والالتزام بالشفافية، بما في ذلك مبدأ، بما في ذلك مبدأ التحقق،

على زخم الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، فضلاً عن تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى ضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المجموعة الأفريقية وقد احتفلت بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد معاهدة حظر التجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تود أن تسلط الضوء على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى هذا الصك مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد، وتشجع بقية دول المرفق ٢، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير لضمان دخولها حيز النفاذ. وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح، ليس فقط بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح، لكن أيضاً لكونه الهيئة التي ينبغي أن تعمل على إنهاء الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل شامل ومتوازن، وأن تعمل نحو تحقيق الهدف المحدد في المفاوضات.

وفيما يتعلق بمسألة تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، تود المجموعة أن تؤكد على أنه سعي إلى تحقيق هدف الإسهام في صون السلم والأمن، ينبغي اتخاذ تدابير بناء الثقة بما يتفق تماماً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتقر المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، منذ دخولها حيز النفاذ، فضلاً عن المؤتمر الثاني للدول الأطراف الذي عقد في جنيف في عام ٢٠١٦. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ المناسب للمعاهدة، بوصفها الصك الوحيد الملزم قانوناً في مجال النقل الدولي للأسلحة التقليدية، بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس فقط الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية على الصعيد الدولي.

المرحلة الأخيرة من الدورة الحالية في خضم فترة تتعمق فيها الانقسامات داخل الهيئات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الناشئة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ٢٠١٥، قدرتنا على جعل الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وعدم وجود أي مزيد من المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وفي ظل هذه الخلفية، لا عجب أن العديد من الوفود قد سعت إلى إحراز تقدم خارج محافل الأمم المتحدة التقليدية، كما رأينا في الجهود الرامية إلى صياغة معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن لدى هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلاً بجميع الأعضاء ١٩٣، إمكانيات كبيرة للبرهنة على أن الآلية القائمة لنزع السلاح يمكن أن تؤدي إلى نتائج.

وفي حين أن آلية نزع السلاح كثيراً ما توجه إليها الانتقادات بأنها في حالة جمود وغير منتجة، فلا بد لي منؤكد على ضرورة تقدير تفاني الممثلين وحماستهم حق قدره. وهذا التفاني والحماس عندما يتحولان إلى إنتاجية يمكن للآلية حقاً أن تحقق نتائج، ووجدنا أن الوفود تظهر، في الاجتماعات غير الرسمية خلال فترة ما بين الدورات، التزاماً حقيقياً بالمضي قدماً.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بجهود جميع الوفود التي تعمل بهذا القدر من الحماسة وبمشاركة بناءة خلال الجلسات العامة غير الرسمية، فضلاً عن مناقشات الفريق الصغيرة. وأفضل طريقة هي أن يتمثل الهدف في تحقيق نتائج بناءة ولكن متواضعة، وهذه هي أكثر الطرق عملية للمضي قدماً. ونتطلع إلى تحقيق نتائج في نهاية هذه الدورة ستوحدنا جميعاً.

السيد إلباز - ستارنسكي (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):
بما أن هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم في تنفيذ مهامكم.

أود أن أشارك زميلي الكازاخستاني في الإعراب عن تعازي للشعب الروسي والوفد الروسي. فالإرهاب هو إرهاب أيما ضرب، وتبغني محاربه بالرد.

أي اللاروجة في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدوليين. وتناشد المجموعة إجراء حوار مستمر، لكن مجد، إذ نبدأ المداولات بشأن المسائل الرئيسية. وأتطلع إلى اقتراحات ملموسة صوب تحقيق السلام والأمن للجميع.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة لوفد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالتفجيرات المميتة التي وقعت في محطة قطار الأنفاق في سانت بطرسبرغ يوم الإثنين. لقد شعرنا بالصدمة والحزن العميق للأنباء المروعة، ونتمنى أن يلهم الله أقارب المتوفي الصبر والسلوان، وأن يتعافى الجرحى بسرعة.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع رئيسة لدورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. وبوسعكم أنتم وأعضاء المكتب أن تعملوا على الدعم من كازاخستان في تحقيق الأهداف المنشودة التي أنشئت الهيئة من أجل تحقيقها في عام ١٩٧٨.

أود أيضاً أن أشكر السفير أودو تيفي، ممثل فانواتو على قيادته في السنة الماضية التي جمعتنا حتى الآن، الذي عملنا معه منذ بداية الدورة الأولى. ونشيد بقيادة الممثل السامي كيم وون - سو، ونقدر كامل فريق مكتب شؤون نزع السلاح والأمانة العامة الذي كان دعمه وتوجيهه بالغ الأهمية.

وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تشرفت كازاخستان برئاسة الفريق العامل الأول بشأن تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتقدم بخالص الشكر لجميع الوفود على تعاونها الثابت معنا. ونحن ممتنون جداً للوزير ويلمير ألفونزو مينديث غراتيبرول، ممثل فنزويلا، على تولي رئاسة الفريق العامل الأول هذا العام، ونثق بأنه سوف يقودنا باقتدار نحو تحقيق نتائج جيدة.

وبوصفنا الرئيس السابق للفريق العامل الأول، نود أن نبدي بعض الملاحظات بشأن عمله. إن هيئة نزع السلاح تدخل

يكن قط على هذا النحو من الوضوح التام. إذ إن الأقاليم التي كانت سابقا تحت سيطرة الأنظمة المركزية أصبحت الآن محل تنازع أو تسيطر عليها الجماعات الإرهابية حيث تم التنازل عن هذه الأقاليم أو التخلي عنها. وفي الواقع، فإن الشرق الأوسط، وسورية على وجه الخصوص، هو بمثابة مختبر للنشاط الإرهابي.

وللأسف، في شرق أوسط اليوم، لا تزال تُستخدم الأسلحة الكيميائية. وتم انتهاك القاعدة ضد استخدام هذه الأسلحة من جانب دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا يخلق حوافز للجماعات الإرهابية للحصول على هذه القدرات واستخدامها. وما من تحد لهذه القاعدة أكبر من تجاهل دولة طرف لالتزاماتها. ولكي تظل الاتفاقية حصنا ضد استخدام ومعاودة ظهور الأسلحة الكيميائية، يجب أن تطالب سورية بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجملها، ولا سيما حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وتقديم كشف كامل ودقيق بقدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية.

لا تزال إيران تشكل خطرا كبيرا على أمن منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وتشير تجارب القذائف التسيارية التي أجريت مؤخرا إلى أن التهديد الذي تشكله إيران لم يتضاءل، بل زاد. وهذه إشارة إلى موقفها من تنفيذ التزاماتها الدولية. إن أنشطة إيران السرية في المجال النووي في الماضي واستمرارها في أعمال الإخفاء والازدواجية، بالاقتران مع سياسة العدوان والأعمال القتالية، تثير تساؤل أساسي عما إذا كانت الجهات الفاعلة الإقليمية تفهم تماما واجب الامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

ونظرا لهذه الخلفية المثيرة للقلق، فلا يمكن فصل أي من عمليات تحديد الأسلحة أو نزع السلاح عن الواقع المحيط. وقد أكدت إسرائيل مرارا أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام أمر يقتضي من جميع دول المنطقة المشاركة في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة طائفة واسعة من التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة بصورة انفرادية وجماعية. ولا يمكن

لقد تجلت أهمية هيئة نزع السلاح في سياق آلية نزع السلاح على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ حيث جرى النص على أن وظيفة الهيئة، في جملة أمور، ستتمثل في دراسة مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم التوصيات بشأنها والنظر في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. ومن الواضح أنه يتعين على هيئة نزع السلاح، من أجل الوفاء بولايتها، النظر إلى المسائل بطريقة شاملة وفي نصابها. وينبغي لتوصيات اللجنة أن تكون متجذرة في الواقع وأن تحقق التوازن الضروري بين ما هو مأمول وما هو ممكن في ضوء الظروف السائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، إسرائيل تشعر بالقلق إزاء مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تسعى إلى التحايل على تعقيدات الساحة المتعددة الأطراف بتبليغ رغبات مجموعة محدودة من البلدان المتماثلة التفكير، التي لا تمثل الطيف الكامل للآراء والمصالح الأمنية. وهذه المبادرات لن تكون قادرة على تحقيق المكانة والسلطة، ولن تعالج المسائل بفعالية. وستظل أهميتها يُطعن بها بسبب قصور عضويتها وستذهب إنجازاتها سدى.

تؤيد إسرائيل رؤية شرق أوسط خالٍ من الحرب، والنزاعات وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وهذه رؤية ينبغي أن يطمح إليها جميع سكان المنطقة تعلقا بالأمل في تحقيق السلام والاعتراف المتبادل والمصالحة ووقف جميع أعمال الإرهاب والعداء والعدوان. وفي الوقت نفسه، تعتقد إسرائيل أن عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يمكن فصلها عن سياقها. ويجب أن تكون مبنية على تدابير بناء الثقة الدائمة والمستدامة ويجب أن تصاغ بطريقة تعالج الظروف، والتحديات والتهديدات ذات الصلة السائدة في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، ما برح الشرق الأوسط يعج في حالة من عدم الاستقرار والتطرف. إن تآكل سيادة الدولة لم

التحويل والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب منا الاهتمام الكامل والمتضافر، ولا يمكن التصدي له إلا من خلال جهودنا التعاونية، ويمثل برنامج العمل الأساس والإطار المناسب لذلك.

وترحب إسرائيل بنجاح الاجتماعات والمداولات المعقودة في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن الصك الدولي للعقوب، والاجتماع السادس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وإسرائيل تتطلع أيضا إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث المقرر بنيويورك في عام ٢٠١٨.

وتعتبر إسرائيل العملية التحضيرية حيوية وهامة، وتتطلع إلى تبادل الآراء في هذا الإطار. بيد أن برنامج العمل ليس بديلا، ولا يمكن أن يكون بديلا للآليات والتشريعات الوطنية. وهو لا يحل محل التعاون الثنائي والإقليمي، الذي ينبغي تعزيزه.

وترى إسرائيل معاهدة تجارة الأسلحة باعتبارها معلما آخر في تلك الجهود. وهي تطلب من الدول الأعضاء تصدير الأسلحة بصورة مسؤولة ومنظمة، وبالتالي، على أمل الحد من النقل غير المشروع للأسلحة وتسريبها. وبوصف إسرائيل دولة موقعة، فإنها تؤيد أهداف ومقاصد المعاهدة وتعترف بأهمية التطورات التي حدثت في الساحة الدولية من خلال وضع معاهدة تجارة الأسلحة. وتتطلع إسرائيل إلى المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي سيعقد بجنيف في أيلول/سبتمبر.

إن المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الذي عقد بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قد أسفر عن عدة نتائج هامة. وتتطلع إسرائيل إلى مواصلة إجراء مناقشات متعمقة بشأن مسائل الأجهزة المتفجرة المرتجلة ونظم الأسلحة المستقلة الفتاكة.

أن ينشأ حوار من هذا القبيل، يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا من داخل المنطقة بحيث يعالج تصور جميع الأطراف الإقليمية لذلك التهديد معالجة شاملة للجميع من أجل تعزيز أمن تلك الأطراف وتحسينه. ويعتبر الاتصال المباشر، جنبا إلى جنب مع توافر الثقة وبنائها، بمثابة أساس جوهري لإيجاد نموذج جديد للأمن في المنطقة المحفوفة بشكل متزايد بالحروب والنزاعات وتفكك الأراضي الوطنية ومعاونة الإنسان فيها.

وتقرير عام ١٩٩٩ الصادر عن هذه الهيئة ذاتها، خلال دورتها الرابعة والخمسين، عدد الكثير من العناصر الهامة التي من شأنها أن تسهم في وضع الأساس اللازم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويوضح التقرير أنه ينبغي أن يكون هيكل أمني معقد وحساس كهذا نتاج الظروف المحددة للمنطقة المعنية، وأن تضعه حصرا دول المنطقة المعنية نفسها، وأن تسعى إلى تحقيقه جميع تلك الدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستند منطقة كهذه إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية.

وتنظر إسرائيل ببالغ القلق إلى الآثار المؤلمة المرتبطة بانتشار وتحويل الأسلحة التقليدية وتعتبر هذا الخطر ضارا. وما برحت إسرائيل تواصل العمل بنشاط على أساس فردي وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل مكافحة هذا الخطر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والقواعد والمعايير الدولية، علاوة على الأدوات والآليات الوطنية.

وأحد أهم الوسائل في التصدي لهذا التحدي هو برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك الصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. إن التحدي المتمثل في

خلال الأشهر الثلاثة الماضية تحديدا. فكل استفزاز ليس مجرد تكرار، بل يمثل تقدما في برنامجها للأسلحة النووية. وقال زعيم كوريا الشمالية، في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العام الجديد في كانون الثاني/يناير، إن التحضيرات لإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات، قد بلغت مراحلها النهائية. وثمة احتمال كبير أن كوريا الشمالية قد تنفذ استفزازا استراتيجيا هذا الشهر.

وإذا لم تعالج الحالة بشعور من الإلحاح والخطورة الذين تقتضي، فإن أساس نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى العالمي، وجوهره معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سوف يتقوض بصورة يتعذر إصلاحه. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية كوريا تحث بقوة كوريا الشمالية على وقف أي استفزازات أخرى، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية النووية الحالية بشكل كامل، ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقا لالتزاماتها، بما في ذلك في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبوصف هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هيئة تداولية متميزة لآلية نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، فإن لها دورا هاما في تعزيز أفكار مختلفة بشأن نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار. وفي مواجهة التحديات التي أشرت إليها والركود الشامل في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن الدور المميز هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المكلفة باختتام عمل الدورة الموضوعية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ يكتسي أهمية بالغة هذا العام.

وخلال مناقشاتنا في الفريق العامل الأول بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للذين يملكون الأسلحة النووية ومن لا يملكونها، وكذلك مؤيدي ومعارضني الوضع الفوري لصك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى القضاء التام عليها، ينبغي أن يركزوا على التوصل إلى توصيات ملموسة يمكن أن تبني على الزخم الإيجابي

وبما أن هذه هي السنة الأخيرة في الدورة التي مدتها ثلاث سنوات، نأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم فيما يتعلق بالوثائق الختامية على نحو يعكس تدهور الحالة حول العالم والنهج والاحتياجات المحددة لكل دولة.

السيد هاهن تشونغفي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة السنة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وأؤكد لكم، سيدي الرئيسة، دعم وفد بلدي الكامل لعمل اللجنة، ويتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

إن ما نشهده اليوم هو عالم حيث تترسخ التهديدات القديمة، وتبرز تحديات جديدة بصورة أكثر تعقيدا. وبدلا من وضع ترتيبات عملية تستهدف تخفيض الترسانات النووية، تجري الموافقة على برامج عسكرية موسعة. ولم تفتقر التهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية؛ فهي لا تزال قائمة بصورة خطير. والخطر الناجم عن الأجهزة المتفجرة المرتحلة وغيرها من الأسلحة التقليدية في النزاعات، مستمر بلا هوادة. والمخاطر الناجمة عن الانتشار، بما في ذلك من جانب الجهات من غير الدول، تتفاقم في خضم التكنولوجيا سريعة التطور والشبكات العابرة للحدود على شبكة الإنترنت وخارجها.

ومن بين هذه المخاطر، التهديدات النووية والصاروخية من جانب كوريا الشمالية، التي تمثل المسألة الأكثر إلحاحا التي نواجهها بشكل جماعي. وفي العام الماضي وحده، أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية وأطلقت ٢٤ قذيفة تسيارية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وواصلت بيونغ يانغ استفزازها هذا العام بإطلاق ست قذائف تسيارية وإجراء تجربة ميدانية على نوع جديد من محركات القذائف التسيارية -

وفي هذا السياق، تولى لانكا أهمية كبرى لعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونؤيد بقوة الدور المركزي للهيئة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف التابع للأمم المتحدة التي تنظر في مسائل محددة لنزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

ومن الجدير بالذكر أن الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح هذا العام يجري عقدها مباشرة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. ونحن نرى المؤتمر باعتباره خطوة هامة في عملية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف - أول مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الأسلحة النووية منذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن الزخم الذي ولده المؤتمر ينبغي استخدامه لإزالة الشعور الانهزامية التي تتخلل المداولات الدولية بشأن نزع السلاح، وإحياء اهتمام الدول المتضائل بشأن نزع السلاح العام والكامل.

وفي السياق نفسه، سيكون من الحكمة استخدام هذا الزخم لضخ دماء التحفيز في هيئة نزع السلاح، التي، للأسف، لم تتمكن من تحقيق أي نتائج ملموسة خلال السنوات الـ ١٦ الماضية. ومن الضروري أن نسعى إلى تقديم توصيات ملموسة خلال دورتها الموضوعية الحالية. وكما نادينا مراراً وتكراراً، فإن تحقيق نتائج ملموسة في هذه الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة يتطلب الإرادة السياسية والمرونة من جانب جميع الدول الأعضاء.

وسيلظل خطر حدوث هذه العواقب الكارثية قائماً ما دامت هناك أسلحة نووية. إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. إن آثار الأسلحة النووية العابرة للحدود والعالمية تعرض سلامة وأمن السكان للخطر. إن الأسلحة النووية

نحو إنجاح الدورة القادمة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ٢٠٢٠ التي ستعقد الشهر المقبل. وتؤمن جمهورية كوريا بنهج التدرج في نزع السلاح النووي الذي يراعي البيئة الأمنية لكل بلد، وهي على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى بصورة عملية وشاملة من أجل التوصل على نحو جماعي إلى نتيجة مثمرة خلال دورة هذا العام.

وفي نفس الوقت، ينبغي لنا ألا نعرفل التقدم المحرز خلال العامين الماضيين في الفريق العامل الثاني، بشأن تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ترحب جمهورية كوريا بأفكار إدراج بنود إضافية، بما في ذلك بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، كوسيلة لتنشيط المناقشات الجارية في الهيئة.

وفي الختام، أود أن أكرر خالص الأمل في أن تخرج الهيئة من حالة الجمود المطولة لتعمل مرة أخرى بوصفها منبرا قيما لاعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات ملموسة في ميدان نزع السلاح. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم، وكذلك سائر أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين على انتخابكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير أودو تيفي، ممثل فانواتو، بصفته رئيس هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥ والعمل الهام الذي اضطلع به رئيسا الفريقين العاملين، ممثلا كازاخستان والمغرب. كما أشكر السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه، الذي يسلط الضوء على المسائل الراهنة المتعلقة بنزع السلاح العالمي.

وننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعاطفنا العميق مع وفد الاتحاد الروسي وشعب ذلك البلد على الأحداث المأساوية التي وقعت هذا الصباح في سانت بطرسبرغ.

سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يؤدي حتما إلى تعزيز الإطار القانوني القائم. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغ الهيئة أنه، في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، اقترحت مصر وسري لانكا معا في اللجنة الأولى مشروع القرار (A/C.1/71/L.3) بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي يدعو إلى التفاوض بشأن صك متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

وقد تكون فئة الأسلحة التقليدية أقل إثارة للانتباه في طابعها وأضيق في نطاقها مقارنة بأسلحة الدمار الشامل. بيد أنه نظرا لاستخدامها واسع النطاق في النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، لا تزال تلك الأسلحة تسبب الموت وتلحق الأضرار الهائلة يوميا على الصعيد العالمي. ومما يزيد من تفاقم الوضع التجارة غير المشروعة والانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية، الأمر الذي أتاح المجال أمام جماعات مسلحة من غير الدول لاستخدامها على نحو يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، وحيث أن معظم الضحايا من السكان المدنيين الأبرياء. وبوصفنا بلدا عانى من ثلاثة عقود من النزاع المسلح الداخلي، فإن سري لانكا تدرك جيدا أيضا عواقب استخدام الأسلحة التقليدية من جانب هذه الجماعات.

وفي هذا السياق، من الضروري أن نولي اهتماما لتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات والأنظمة المتصلة بالأسلحة التقليدية والامتنال لها، فضلا عن تعزيز القانون الدولي في هذا المجال، وذلك للتخفيف من معاناة لا داعي لها. وسيسهم ذلك في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وسيعزز إقامة مجتمعات يسودها العدل والسلام ولا يُهْمَس فيها أحد.

وسري لانكا تقدر الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها الصك الرئيسي للقانون الدولي الإنساني الذي يحقق التوازن السليم بين الشواغل الأمنية المشروعة للدول والتقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، نرحب بالمناقشات

لإنسانية وعشوائية بطابعها. وفي حين أن التخلص من مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال بطيئا، فإن استمرار التجارب النووية يقوض السلم والاستقرار في العالم. ويمثل تهديد وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين بعدا خطيرا آخر يجب أن نولي له الاهتمام في السياق الحالي عند مناقشة الأسلحة النووية.

إن تعزيز نظام معاهدة نزع السلاح أمرٌ لا غنى عنه لكفالة نظام يستند إلى قواعد محددة لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا بتأييدنا للتوصيات الرئيسية للجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك القيمة الرفيعة لتعددية الأطراف والأهمية الشاملة للمعاهدات والقانون الدولي في تحقيق هدف نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نكرر التأكيد على الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي بشأن الأسلحة النووية، بما في ذلك خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

وترى سري لانكا أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يسهمان إسهامات قيمة في تقدم البشرية. وفي حين أن استكشاف الفضاء يتيح فرصا هائلة، فإن من واجب الدول التي تعمل على استكشافه واستخدامه أن تمنع تحوله إلى ميدان لسباق التسلح. ومع ازدياد الأنشطة الفضائية، فإن هناك شواغل مبررة إزاء الازدحام التدريجي في البيئة الفضائية. ومن شأن إمكانية عسكرية وتسليح البيئة الفضائية أن يكونا تمهيدا لخطر أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة متنازعا عليها ومصدرا للنزاع في المستقبل.

وما فتئنا نرى منذ أمد طويل أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإبقائه بدون نزاع يمثلان أمرا أساسيا في تفادي التهديد الخطير المحتمل للسلم والأمن الدوليين. ونحن على اقتناع راسخ بأن من شأن إبرام مبكر لاتفاق بشأن منع حدوث

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أتطرق إلى الأسلحة التي تسبب أشد الضرر للبشرية، وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يمثل انتشارها تحدياً خطيراً لمجتمعاتنا. وفي حالة البلدان النامية، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار جراء تلك الأسلحة معروفة جيداً عندما ينتهي بها المطاف في أيدي الآثمة، مما يسهم في تفاقم العنف من خلال استخدامها بصورة يومية، ليس لارتكاب الجرائم العادية فحسب، ولكن لارتكاب الجرائم المنظمة عبر الوطنية أيضاً.

وشارك بلدي، انطلاقاً تصميمه على محاربة تلك الحالة، في الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي تلك المناسبة، كرر وفد بلدي التأكيد على التزامه الكامل بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، من خلال ملاحظة أهميته البالغة بالنسبة للتعاون الدولي والمساعدة الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالمناطق الحدودية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وتبادل المعلومات والخبرات؛ ووسم وتعقب الأسلحة، من بين أمور أخرى.

ونحن ندرك أن الاتجار بالأسلحة وتسريبها يزيدان إلى حد كبير من الأنشطة غير المشروعة الأخرى التي تقوض تطبيق القانون الدولي والقدرة على الحكم والتعايش السلمي والأمن لمواطنينا.

وفي هذا السياق، اقترح بلدي تعزيز قدرته على الاستجابة من خلال سن قانون العفو والتنظيم، الذي دخل حيز النفاذ في

الجارية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وترحب سري لانكا بنتائج اجتماع الخبراء المعقود في عام ٢٠١٦، حيث تم الاتفاق على مجموعة من التوصيات، وفقاً للولاية المتفق عليها في اجتماع عام ٢٠١٥ للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي تشرفت سري لانكا برؤاسته.

وبوصف سري لانكا الرئيس المنتهية ولايته لاجتماع عام ٢٠١٥ للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، فقد قدمت مشروع قرار اللجنة الأولى السنوي (A/C.1/71/L.4) بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، الذي اعتمد بتوافق الآراء.

التثقيف والبحث في مجال نزع السلاح يكتسبان أهمية كبيرة إذ نعمل نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالعمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ومن الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بدعم عمل المعهد، مما يمكنه تنفيذ ولايته المتميزة بفعالية.

إننا نعيش في وقت حيث اكتسب نزع السلاح أهمية غير مسبوقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تسعى إلى بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان. إن عمل هذه الهيئة بالغ الأهمية لتحقيق تلك الأهداف. ويجب علينا تحقيقها، وقد حان الوقت للتغلب على الشعور بالانهزامية في المداولات الدولية الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل.

السيد تينيا هاسيغاوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الخطوة، أصبحت بيرو دولة طرفاً في هذا الصك الهام. وبغية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، في إطار برنامج التعاون الفني للاتحاد الأوروبي والمكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات، فقد اعتمدنا خريطة الطريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشمل المرحلة الأولى أنشطة لدعم القطاعات ذات الصلة من خلال حلقات العمل التدريبية بشأن نطاق المعاهدة والغرض منها، فضلاً عن إعداد قائمة الرقابة الوطنية ودعم سجلات الأسلحة الوطنية، وتطوير الأدوات العملية لتعزيز إجراءات منح تراخيص نقل الأسلحة والذخيرة؛ والتعاون بين المؤسسات وتحديد المخزونات وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، نعتمد القيام بأنشطة أخرى في المرحلة الثانية، مثل التدريب على تسجيل الأسلحة المدنية والعسكرية؛ وتحديد الأسلحة وإدارة مخزونات الأسلحة؛ وتعزيز السجل الوطني.

كما أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يمثلان أيضاً موضوعاً بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي. وفي هذا الصدد، تؤكد بيرو من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الكامل والمتكافئ لركائزها الثلاث. كما نؤكد على الحق الثابت لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز، وبما يتفق مع المادتين الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة.

وتدعو بيرو إلى إضفاء الطابع العالمي على النظم التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل رسمياً تقديرنا للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة.

وبيرو طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، باعتبارها من ركائز السياسة الخارجية لبلدي ودليلاً على استعدادنا الحقيقي لتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح الكامل. وهذا الموقف الحازم قاد

آب/أغسطس ٢٠١٦. وعملاً بهذا القانون، يشجع المواطنون على تسليم الأسلحة غير القانونية إلى هيئة رصد معينة. وفي السياق نفسه، تم إطلاق مشروع "تعزيز قدرات الإدارة الفعالة والشفافة للأسلحة الصغيرة والذخيرة في القطاع الأمني الخاص"، تحت رعاية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونحن نعزز، بهذا المشروع، الحكم الرشيد في قطاع الأمن الخاص المسلح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، فضلاً عن المساعدة الفنية في مجالات تحديد الأسلحة وتنظيم الأمن الخاص.

وعلى الصعيد الدولي، فإننا طرف في النظم الدولية لتحديد الأسلحة. وعلى صعيد منطقة الأنديز دون الإقليمية، ما برحنا ننفذ خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحن نعمل على وضع إطار قانوني لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وعلى مستوى نصف الكرة الذي ننتمي إليه، فإننا طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، وفي إطار اللجنة الاستشارية للاتفاقية والاجتماع الخامس للوزراء المسؤولين عن الأمن العام في الأمريكتين، اقترحت بيرو إنشاء شبكة البلدان الأمريكية للأسلحة النارية، وكيانات مراقبة الذخائر والمتفجرات، التي هي آلية ما برحت تجهزها بيرو من أجل دعم تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات والتشريعات والممارسات الجيدة.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على معاهدة تجارة الأسلحة، وهو ما يتسق مع أهدافنا والتزاماتنا. وفي هذا الصدد، في العام الماضي، أودعنا صك تصديقنا على المعاهدة. وبذلك

وأخيراً، أود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وسنبذل قصارى جهدنا في عمل الهيئة، لأننا مقتنعون بأن الإنجازات التي يمكننا أن نحققها في هذه الهيئة سوف تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
إنه لمن دواعي فخر الأرجنتين والشعور بالمسؤولية الكبيرة لتوليها رئاسة هيئة نزع السلاح هذا العام. وبما أنني أعرفكم حق المعرفة، سيدي الرئيس، فأنا على يقين من أنكم لن تدخرون وسعاً في توجيه أعمال هذه الهيئة نحو تحقيق نتائج مرضية في هذه الدورة الثالثة من الدورة الحالية.

أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورؤسائي الفريقين العاملين، وكذلك أن أشكر الممثل الدائم لفانواتو، السفير أودو تيفي، على عمله خلال الدورة السابقة. أود أيضاً أن أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح كيم وون - سو، وأن أرحب به. ونحن ممتنون له ولفريقه على عملهما وتفانيهما.

أود أن أعرب عن تعاطفنا مع شعب الاتحاد الروسي وحكومته، فيما يتعلق بالهجوم الذي نفذ في سانت بطرسبرغ صباح اليوم. وللأسف كثيراً ما يجب علينا أن نكرر التعبير هذه المشاعر في الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويود وفد بلدي أن يضيف بإيجاز بعض التعليقات فيما يتعلق بالمسائل المعروضة علينا

إن نزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام سيناريو حافل بالتحديات التي تتطلب من المجتمع الدولي العمل بصورة بناءة والسعي إلى التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة

بيرو إلى المشاركة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف للتصدي بصورة جوهرية لمسألة التدابير القانونية الفعالة والمحددة، والأحكام والقواعد التي يمكن أن تسهم في إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي من أجل إقامة وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، عملاً بالقرار ٣٣/٧٠. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة، وتحقيق الحظر والإزالة التامة للأسلحة النووية. وما فتئنا نشارك بنشاط في التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها ضمن إطار زمني متعدد الأطراف متفق عليه، مما يفضي إلى إزالتها تماماً.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يرى وفد بلدي أن إعادة إطلاق مؤتمر نزع السلاح أولوية تنبغي مراعاتها حيث إنه يشكل المحفل والهيئة الرئيسية للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويساورنا القلق لعدم تمكن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات القليلة الماضية من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يعالج بنود جدول أعماله معالجة موضوعية. ويحث بلدي جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل ضمان بدء الأعمال الفنية المفوضية إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن.

وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يعرب عن امتنانه للسفير أودو تيفي، ممثل فانواتو، رئيس الهيئة في عام ٢٠١٦، على توصله إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الهيئة للدورة التي مدتها ثلاث سنوات. غير أننا نأسف لعدم إحراز تقدم في هيئة نزع السلاح، ونحن نشعر بالقلق من أن الفريقين العاملين لم يطرحا توصيات موضوعية. ووفد بلدي مقتنع بأن هيئة نزع السلاح ستبدي هذا العام، تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، مزيداً من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون فيما بين جميع الدول.

إن مداولات الهيئة تجري في خضم خلفية أمنية عالمية مضطربة. والصورة الأمنية الدولية ليست مشجعة. فالنزاعات القديمة لا تزال تتفاقم إذ تنشب نزاعات جديدة. وهناك أيضا دلائل على تنامي التوترات والمواجهة على الصعيد العالمي. وليس من المستغرب أن يكون لهذا المشهد السياسي العالمي تأثيرا سلبيا على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا تزال الاختلافات بشأن المنظورات والنهج والطرائق مستمرة. إن الاستخدام العدائي للفضاء الإلكتروني وغيره من التكنولوجيات الناشئة، وتطوير واستخدام نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والطائرات المسلحة المسيرة بدون طيار، فضلا عن تطوير نظم تقليدية متقدمة تفوق سرعتها ذات مديات عالمية، جميعها تطورات مثيرة للقلق.

ومعظم جوانب مشهد نزع السلاح وعدم الانتشار لا تعطي صورة متفائلة؛ وبدلا من ذلك، فإن معظم الاتجاهات سلبية. والسبب الرئيسي لذلك هو عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في الوفاء بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وقد أثر ذلك سلبا على فعالية نظام عدم الانتشار. وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية غير مستعدة للتخلي عن مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية ولا عن برامج تحديثها، حتى وهي تسعى إلى عدم الانتشار بحماسة كبيرة. وقربة ١٣ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في تحالفات مسلحة نووياً تواصل الاعتماد على الأسلحة النووية، في حين تدعو الدول الأخرى للامتناع عن حيازتها وهي الدول التي تواجه مشاكل أمنية حقيقية يتفاقم بعضها جراء الإفراط في صادرات الأسلحة والتعاون النووي.

وقد يزداد تعثر إحراز التقدم بسبب بعض التطورات التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك تنافس بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز وتوسيع قدراتها النووية لتتفوق على منافسيها المحتملين، وبالتالي بدء سباق تسلح نووي جديد. وهذا يشكل

النوعية. ولذلك، يعتقد وفد الأرجنتين أن أفضل سبيل لتحقيق التقدم الملموس هو من خلال إجراء حوار شامل وبناء يراعي مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء.

والطابع التداولي والعالمي لتكوين هيئة نزع السلاح يجعلها محفلا حيث يمكننا، على أساس الحوار، التوصل إلى اتفاقات وكسر الجمود الذي نتخبط فيه لأكثر من عقد من الزمن، ومن ثم تنبع أهمية البندين اللذين كانا أصلا قيد نظر الهيئة. ومن خلال إجراء حوار صريح في هذه الهيئة التداولية، ينبغي أن نتمكن من تحديد التدابير التي تمكننا من المضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية وإيجاد الثقة في تدابير الشفافية والتعاون والسلام - وهذه طموحات تتشاطرها جميعا.

وفي هذا الصدد، يود وفد الأرجنتين أن يرحب بالنظر في البند الثالث هذا العام، أي "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي". ونعتقد أن هذه التدابير ستحسن مناقشاتنا وسترسى الأساس لها كي تتم معالجتها بصورة كاملة في الدورة القادمة. بالنسبة للأرجنتين، فإن هيئة نزع السلاح هي المحفل حيث يمكن المحافظة على الاهتمام بمسائل نزع السلاح وتنشيطه قدر الإمكان. ولذلك، فإننا ندعو جميع الوفود إلى توحيد جهودها واعتماد نهج عملي وبناء خال من الاستقطاب العقيم، بغية تمهيد الطريق أمام دورة ناجحة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيدتي الرئيسة، يمكنكم أن تعتمدوا على كامل دعم وفد الأرجنتين.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وكون هذه هي السنة الأخيرة في دورة الهيئة التي مدتها ثلاث سنوات، فإن ذلك أمر بالغ الأهمية، ولذلك فإنني أؤكد لكم وللمكتب كامل دعمنا وتعاوننا.

وتؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

القذائف وتوقيع ميثاق عدم اعتداء. وللأسف، لم يلق أي من تلك المقترحات رداً إيجابياً.

وفي خطاب رئيس وزراء بلدنا، السيد محمد نواز شريف أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/71/PV.11)، شدد على عزم باكستان على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة. واسترشادا بالتزامنا بمبادئ عدم الانتشار وبهدف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، أعرب رئيس وزراء بلدنا عن استعداده للموافقة على ترتيب ثنائي بين باكستان والهند بشأن فرض حظر على التجارب النووية. ولا نزال ننتظر الرد على ذلك. فالسلام والاستقرار في جنوب آسيا لا يمكن تحقيقهما بدون حل النزاعات الأساسية، والاتفاق على تدابير لضبط النفس في المجال النووي وفي مجال القذائف وتحقيق التوازن على صعيد القوات التقليدية. واقترحنا لإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس، استناداً إلى العناصر الثلاثة المتشابهة تلك، لا يزال مطروحاً. وما زال مسلكنا يتسم بالانضباط والمسؤولية وتفادي نشوب أي سباق تسلح.

إن التحديات القائمة والناشئة للأمن العالمي والإقليمي - وبالتالي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح - ينبغي أن تعالج بشكل كلي على أساس تعددية الأطراف البناءة والتعاونية. ولأكثر من عقد، ما فتئت باكستان تدعو إلى تحديد وإعادة بناء توافق دولي في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح، استناداً إلى مبدأ الأمن فير المنقوص للجميع. إن توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه قبل حوالي أربعة عقود، خلال الدورة الاستثنائية الأولى المعقودة في عام ١٩٧٨، تم إضعافه منذئذ. والهيئة، باعتبارها الهيئة التداولية ذات العضوية العالمية، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق ذلك التوافق.

وإعادة بناء توافق الآراء لن تكون سهلة، نظراً لتفاعل التصورات والنهج والمصالح المتنافسة. ومع ذلك، أصبح من الضروري للهيئة أن تولد زخماً جديداً. وبغية تعزيز التوافق في

انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية المكرسة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تنص على أنه تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى جانب غيرها من الدول الهامة عسكرياً، المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح وعكس اتجاهه.

ويتمثل تحد رئيسي آخر لمعايير وقواعد عدم الانتشار السارية منذ أمد بعيد في منح إعفاءات تمييزية لبعض الدول، مما يؤدي إلى إيجاد استثناءات تقوم على دوافع التوازن أو الربح. وتنطوي هذه الإعفاءات على مخاطر واضحة في مجال الانتشار. وليست هذه الترتيبات الخاصة تمييزية وتشير إلى معايير نووية مزدوجة فحسب، لكنها أيضاً تفتح باب إمكانية تحويل المواد الموجهة للأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية. وهي تخالف قواعد عدم الانتشار، كما إنها تقوض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي. والعديد من الدول تواصل تلك السياسات التي تنطوي على منح الإعفاءات والاستثناءات، مما يسهم في اختلالات انعدام الأمن في بعض المناطق، ولا سيما في المنطقة التي انتمى إليها، جنوب آسيا، حيث تزداد النفقات العسكرية وترتفع مخزونات الأسلحة التقليدية.

إن زعزعة الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا من خلال إدخال الأسلحة النووية إلى منطقتنا يمثل أساساً تحدٍ لأمن بلدي. ولم يكن أمام بلدي من خيار سوى أن نتصرف بنفس الطريقة بغية استعادة الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا وردع جميع أشكال العدوان. وقد قدمت باكستان عدداً من المقترحات لإبقاء منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية ونظم القذائف. وهي تشمل التطبيق المتزامن لضمائم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المرافق النووية والترتيبات الثنائية للتفتيش المتبادل والانضمام المتزامن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة إقليمية للحظر الشامل على التجارب النووية، وجعل جنوب آسيا منطقة خالية من

ولكن أيضا من حيث المبادئ والأهداف والتعاريف والتحقق والعناصر المتعلقة بدخول المعاهدة حيز النفاذ. وما لا يمكن التغاضي هو تباين المواقف بشأن جميع عناصر المعاهدة تقريبا فيما بين الخبراء المختارين الـ ٢٥.

وعندما يتعلق الأمر بتقديم ضمانات ملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، فإن موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها هو ببساطة أمر غير مفهوم. وهذه المسألة أصبحت أنضج مسألة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ومطلبا شرعيا للأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما يتم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وهذه الضمانات لن تقوض أمن أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسبب معارضتها لهذا التدبير الذي لا يكلف شيئا هو تصور الخوف من فقدان التفوق المهيمن. وينبغي لهذه الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسترشد بالمبدأ الأساسي للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أي المساواة والأمن غير المنقوص للجميع بأدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية.

وقد ظلت باكستان شريكا نشطا وتساهم في مبادرات من قبيل عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وفريق التنفيذ والتقييم التابع لها. وصدقت باكستان مؤخرا على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وأعلنت انضمامها إلى المبادئ التوجيهية المعروفة لعمليات نقل المعدات والمواد والبرامج الحاسوبية المزودة الاستخدام والتكنولوجيا المتصلة بها، التي تعرف أيضا باسم المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. إن ضوابط الصادرات لدينا متوائمة تماما مع مجموعة موردي المواد النووية، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف وفريق أستراليا. وبغية تنفيذ تلك التدابير، تم منذ عقد من الزمن إنشاء شعبة لمراقبة

الآراء، يلزم إحراز تقدم بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع لجدول أعمال نزع السلاح. وينبغي أن يكون هناك التزام متجدد بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني معقول. بدون هذا الالتزام، سيتواصل الانتقاص من صفقة نظام عدم الانتشار.

ولكي تحول بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها التركيز بعيدا عن عدم امتثالها للالتزامات القانوني في مجال نزع السلاح، قد وجدت أن من المناسب الوعد ببدء مفاوضات، والدعوة إليها، من أجل وضع معاهدة تمييزية للغاية وغير متوازنة - تسمى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما هو متوخى في الوقت الراهن، فإن من شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فقط، تجسيد الوضع الراهن وحرماننا بصورة دائمة، والتأثير سلبا على الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. بالنسبة لباكستان، يتعلق إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية بمصالحنا الأمنية الوطنية الحيوية. ومن بين الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، فإن معظمها قد أعلن إما وقفا انفراديا لإنتاج المواد الانشطارية أو الإبقاء على مستوى مريح من خلال مواصلة الإنتاج الوطني وإبرام ترتيبات خاصة. ولم تتوجه للدعوة إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلا بعد تكديس الأطنان من المواد الانشطارية، بما يتجاوز أي حاجة متوقعة من منظور الدفاع.

وبلدي صوت معارضا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة، ونحن لم نشارك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي عمل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ولن نشارك في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، المؤلف من ٢٥ عضوا الذي يجري إنشاؤه عملا بذلك القرار.

إن مصير ذلك الفريق لن يختلف عن ما يسمى بتقرير توافق الآراء الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين السابق، وأخفق تماما في التوفيق بين الآراء المختلفة، ليس فقط من حيث النطاق،

تؤدي دورا هاما في مجمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من خلال مداولاتها بشأن المسائل المحددة المتصلة بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

وما انفكت أوكرانيا تؤيد نهجا متعدد الأطراف نحو برنامج نزع السلاح والأمن الدولي. ولئن كنا نقر بالصعوبات المرتبطة بتنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وإدخال المعاهدات الجديدة حيز النفاذ، فإننا نؤكد مجددا على التزامنا بصون وتعزيز آلية نزع السلاح الحالية والتعاون الدولي من أجل النهوض بالنظام الدولي الراهن لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الضروري أن تشارك الدول غير النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية في تلك العملية.

ونتنفق مع الرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية اليوم. وأتبع أوكرانيا نهجا استباقيا في ذلك المجال بالتخلي عن قدرتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك باتخاذها خطوات ملموسة في آذار/مارس ٢٠١٢ للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية من خلال إزالة جميع المخزونات الموجودة على أراضيها الوطنية.

وحتى بعد أن تضررت أوكرانيا من العدوان العسكري الروسي وتم احتلال أراضيها، فإنها تواصل اعتبار المعاهدة بوصفها عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونؤيد بالكامل التنفيذ الفعال لها والاستمرار في تعزيزها وتحقيق عالميتها.

وتؤيد أوكرانيا على الدوام تخفيض الترسانات النووية، ووقف تحديث الأسلحة النووية، والتقليص بصورة شاملة من دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والاستراتيجية. ولا بد لنا من إعادة التأكيد على القرار التاريخي الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن الأسلحة النووية قد استند أساسا إلى ضمانات أمنية دولية واضحة وقرتها مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية،

الصادرات الاستراتيجية، وهي شعبة تقوم بعملها بشكل جيد، ومجلس مشترك بين الوكالات للرقابة يشرف على عمل تلك الشعبة. إن باكستان تعطي أعلى أولوية لكفالة آلية مأمونة للسلامة والأمن في المجالات الكيميائية والبيولوجية والنوية. وعلى مر السنين، وضعنا تدابير حماية مادية موسعة، وهياكل قيادة وسيطرة قوية، وضوابط تنظيمية فعالة.

وكمظهر من مظاهر التزام باكستان المستمر بهدف عدم الانتشار، استضافت في الشهر الماضي، حلقة دراسية لمدة يومين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وحضر الحلقة ٢٨ مشاركا من ١٦ بلدا من بلدان المنطقة والمنظمات الدولية. وكانت بمثابة منبر لتقديم إرشادات مفيدة للدول المشاركة من المنطقة في تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي الختام، أود أن أذكر بأن باكستان تملك ما يلزم من مؤهلات وخبرة كي تصبح جزءا من هيئات مراقبة التصدير الدولية. وكخطوة أولى، سعت باكستان إلى عضوية مجموعة موردي المواد النووية. وبما أن المجموعة تتداول بشأن الجوانب القانونية والتقنية والسياسية لعضوية البلدان التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يجب عليها وضع معيار شفاف وموضوعي وغير تمييزي والالتزام به، وذلك لكفالة المعاملة المتساوية للمتقدمين للحصول على عضوية المجموعة من الدول غير الأطراف في المعاهدة.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا لأسر ضحايا تفجيرات اليوم في سانت بطرسبرغ.

باسم وفد أوكرانيا أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونتطلع إلى التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذلك إلى التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لا تزال

ونؤيد التنفيذ السليم لبرنامج العمل وكذلك تنفيذ جميع الدول لبرنامج عملاصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وتولي أوكرانيا أهمية خاصة لكفالة فعالية إجراءات مراقبة التصدير في مجال الأسلحة التقليدية التي تستوفي جميع الشروط الدولية الدائمة. وتلتزم أوكرانيا التزاماً دقيقاً بالقرارات والمقررات المعنية الصادرة عن مجلس الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونظام المراقبة الدولية المنشأة بموجب اتفاق واسنار بشأن مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وترحب أوكرانيا أيضاً ببدء سريان وتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها صكاً شاملاً وملزماً قانوناً لوضع معايير مشتركة في هذا المجال، وبالتالي منع انتشار الأسلحة التقليدية. ونواصل المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمعاهدة في إطار اللجنة الأولى.

وينبغي أن تبقى مسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استخدامها، ضمن أولويات المجتمع الدولي، ولا سيما في سياق الأمن الإقليمي. لقد أحق العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا باستخدام القوات العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية أضراراً بالغة بالنظام القائم على تحديد الأسلحة التقليدية.

ولا يزال الاتحاد الروسي يواصل نقل السلع العسكرية بصورة هائلة إلى أراضي بلدنا في القرم وشرق أوكرانيا على السواء. ويؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار الأمن بطريقة متعمدة ليس في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل في أوروبا بأكملها. ولا يحق لنا التقليل من أهمية تلك الوقائع، ويجب علينا التصدي لمسألة زعزعة الاستقرار وسوء استخدام الأسلحة التقليدية بأقصى مستويات المسؤولية.

ووقعها أوكرانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. ونتمسك بالموقف الذي مفاده أن هذه المذكرة صالحة وينبغي أن تتقيد بها جميع الدول الموقعة عليها.

تؤيد أوكرانيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي يشكل بدء نفاذها وثبة ملموسة نحو بلوغ الهدف النبيل المتمثل في عالم آمن وهادئ وخالٍ من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا ندعو كل الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء.

كما أننا نواصل تأييد بدء التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، وهو أمر أساسي لكبح الانتشار النووي والمضيّ قدماً بهدف نزع السلاح النووي. وتدعو أوكرانيا بصورة ملحة إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، والبدء الفوري بالمفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً إنشاء الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونتطلع إلى نتائج عمله.

إن أوكرانيا، بوصفها مدافعة عن صون السلام والأمن باستخدام أدنى مستوى ممكن من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، تعترف بالدور الهام لتحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وبناء عليه، ترحب بجميع التدابير ذات الصلة في هذا المجال. كما أن استمرار التزام أوكرانيا بتعزيز فعالية تدابير بناء الثقة لم يتغير. وتتشاطر أوكرانيا بالكاملاً القلق من أن انتشار الاتجار غير المشروع، وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في العالم. لذلك، فإننا نعتبر برنامج الأمم المتحدة للعمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وسيلة هامة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذا التهديد.

المادة السادسة منها، علاوة على الاتفاقات المبرمة في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ويؤسفنا أن تمكنت ثلاثة بلدان فقط من منع التوصل إلى توافق في الآراء للاتفاق على مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار ضد الإرادة والعزم على الماضي قدما للذين أبدتهما الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة. ويؤكد فشل ذلك المؤتمر مجددا الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة للتعجيل بإبرام اتفاقية تنص على حظر جميع الأسلحة النووية بغية إزالتها تماما.

ونعرب عن استيائنا لعدم الامتثال للاتفاق على عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وسيكون إنشاء تلك المنطقة، على وجه الخصوص، إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فضلا عن كونه خطوة كبيرة في الماضي قدما بعملية السلام في تلك المنطقة. ونحث مرة أخرى على عقد ذلك المؤتمر دون مزيد من التأخير.

وفي ظل استمرار التهديد الخطير لبقاء الجنس البشري الناشئ عن مجرد وجود الأسلحة النووية، فإننا نكرر الدعوة إلى الاستفادة من جميع المحافل المتاحة، بما في ذلك دورات اللجنة، فضلا عن عمل فريقها العامل المعني بالتوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بغية المضي صوب حظر تلك الأسلحة وإزالتها.

ونشير إلى ضرورة أن تعقد الجمعية العامة، بتأييد من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي. ومن شأن ذلك الاجتماع أن يساعد على تحديد سبل ووسائل لإزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا تماما البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فضلا عن البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح خلال الدورة الموضوعية لهذا العام. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين ورؤيسي الفريقين العاملين. ونتمنى لهم جميعا كل النجاح في القيام بمسؤولياتهم، وأؤكد لهم استعدادنا للتعاون معهم. ونأمل أن تتمكن اللجنة خلال مناقشتها في العام النهائي لهذه الدورة من إحراز تقدم كبير، وأن تؤدي مداولاتها إلى اتفاق على توصيات محددة بشأن بنود جدول أعمالها كي يتسنى تقديمها إلى الجمعية العامة.

وإذ نستفيد من الظروف الناشئة عن الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها، المعقود في الأسبوع الماضي، فإننا نكرر دعوتنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي تتوفر لها الحماية تحت ما يسمى المظلة النووية أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وأن تتخذ الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه خلال أعمال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

إن ما يثير القلق أن بعض الدول ما تزال تواصل تحديث ترساناتها وتطويرها، بما في ذلك بواسطة إجراء بعض التجارب المحددة عليها، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وبالتالي السعي إلى إضفاء شرعية على حيازتها لتلك الأسلحة عبر سياسة الردع النووي ومفهوم أمني مشكوك فيه. ويثير القلق أيضا مواصلة ذات الدول نشر أسلحة نووية في أراضي الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. زد عليه أن كل ذلك يحدث في انتهاك واضح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة

ونوه مرة أخرى أيضا - فيما يتعلق بالإسهام في بناء الثقة - بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونطالب باحترام ذلك الإعلان الذي يجسد مبادئ تعاون الدول مع بعضها البعض على أساس الاحترام والزمالات المتبادلة. وفقا للإعلان، وإذ نأخذ في الاعتبار أن فرض إقامة القواعد العسكرية دون موافقة شعوب البلدان المعنية يقوض بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نطالب بإعادة الأراضي المحتلة بصورة غير شرعية لإقامة القاعدة البحرية في غوانتانامو ضد إرادة الشعب الكوبي.

وأخيرا، يؤكد وفد بلدي مجددا استعداداته للعمل بنشاط لاختتام هذه الدورة لهيئة نزع السلاح بالتوصل إلى توصيات محددة بشأن كلا بندي جدول أعمالها.

السيد محمد (السودان): يطيب لي، سيدي الرئيس، في مستهل بياني أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح، كما أهني رئيسي الفريقين العاملين، بلغاريا وفنزويلا، على انتخابهما في هذه الدورة، كما أضم صوت بلدي إلى البيان الذي تقدمت به إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي تقدمت به الكامبيرون باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي تقدمت به كذلك دولة قطر باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ونتوجه بخالص التعازي وصادق المواساة لحكومة وشعب الاتحاد الروسي ولأسر ضحايا الحادث الإجرامي في مدينة سانت بطرسبرغ.

كما نؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأن السودان سينخرط وبصورة إيجابية وفاعلة خلال مداولات هذه الهيئة. يؤكد وفد بلدي على أهمية الدور المحوري لهيئة نزع السلاح باعتبارها جهازاً فنياً متخصصاً يُعنى بإجراء المداولات الموضوعية البناءة، وصولاً إلى مقررات وتوصيات عملية ملزمة للجميع، تُسهم في تحريك

بهدف التوصل إلى اتفاق على برنامج مرحلي للإزالة الكاملة لتلك الأسلحة خلال فترة زمنية محددة.

ونشير أيضا إلى أن الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يتيح فرصة هامة لزيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بالخطر الذي تشكله تلك الأسلحة.

وقد حان الوقت لأن نكف عن النظر إلى نزع السلاح النووي على أنه هدف يمكن تأجيله أو التغاضي عنه. وقد أكد بلدنا مرارا وتكرارا أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول أو الأفراد، هي الحظر والقضاء التامان عليها تحت رقابة دولية صارمة. ونرى في ذلك الصدد، ألا يكون اعتماد معاهدة لحظر تلك الأسلحة سوى خطوة انتقالية فحسب، وأن تؤدي المفاوضات في ذلك السياق إلى اعتماد اتفاقية شاملة تنص على إزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة وتحت تحقق دولي صارم من ذلك. وسوف يكون ذلك هو السبيل الوحيد لضمان نزع السلاح النووي بصورة كاملة فعالة شفافة لا رجعة فيها وغير تمييزية.

وبالمثل، نؤكد مجددا الحق الثابت للدول في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية السلمية واستخدامها دون تمييز وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ونشير أيضا إلى التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لأغراض الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نرى أن تلك التدابير الطوعية وسيلة لتوطيد السلم والأمن الدوليين، وأنه يجب اعتمادها في امتثال صارم لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع مراعاة الشواغل الأمنية المحددة للدول. ونشيد بإسهام تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، غير أننا نؤكد أنها ليست بديلا لنزع السلاح.

على صعيد تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومشاركته في كل حلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي عُقدت في هذا الصدد.

وبجانب اهتمام السودان بنزع السلاح النووي، فإن السودان يولي اهتماماً خاصاً بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فبلادي، مثل العديد من بلدان العالم، تتأثر بهذه الظاهرة، التي أدت إلى زيادة الصراعات الإقليمية التي يروح ضحيتها الآلاف سنوياً بسبب الاتجار غير الشرعي بالأسلحة التقليدية. وكما تعلمون، فقد ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زاد من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر، واحتدام التنافس على موارد الماء والكأ وغيرها من المعطيات التي جعلت اقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها في طبيعة اهتمامات حكومة بلادي التي تُدرك مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها.

ولذلك، ظل السودان حاضراً وفاعلاً في كل المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماناً منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود، بجانب الإرهاب وتجارة المخدرات.

ويقود السودان، في هذا الخصوص، جهوداً متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتجمع دول الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضاً على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب الدول المصنعة

آليات نزع السلاح من جمودها الراهن، وذلك ترسيخاً لمبدأ الأمن والسلام في العالم أجمع، والذي لن يتحقق بوجود أسلحة دمار شامل تهدد البشرية. ولعل ما يدعو للأسف هو الانتكاسات التي ظلت تتعرض لها آليات نزع السلاح خلال العقد المنصرم،

واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوى الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات. يؤكد وفد بلادي على أهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بكل أنواعه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما نعرب عن قلقنا إزاء عدم تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها في هذا الجانب.

كما يعبر وفد بلادي عن أسفه الشديد للفشل الذي ظلّ يلزم عمل مؤتمر الاستعراض وعدم الخروج بوثيقة ختامية خاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه أن يُعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر. كما أننا نجد الدعوة أيضاً للدول التي لم تصادق بعد على معاهدة بليندايا الخاصة بإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن تنضم فوراً لهذه المعاهدة. ونؤكد على الحق الكامل وغير المشروط أو التمييزي للدول كافة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسخيرها لخدمة البحث العلمي.

إن السودان شريك فاعل في هذه الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، وقد كان سباقاً في انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادة جهود إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، معاهدة بليندايا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جاء انضمامنا إليها في العام ٢٠٠٤. هذا علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل

إنني أرفض الادعاءات والأكاذيب التي أطلقها ممثل النظام الإسرائيلي ضد إيران. وليس من المستغرب عدم وجود حدود لقدرة مسؤولي النظام الإسرائيلي على الكذب والمشاركة في حملات التضليل ضد إيران لتحويل الانتباه عن الأخطار الناجمة عن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. إن تاريخ النظام الإسرائيلي بأسره حافل بالعدوان على جيرانه وعلى بلدان أخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها - ١٤ مرة على الأقل منذ عام ١٩٤٨.

وعلاوة على ذلك، ما زالت إسرائيل تستخف بجميع النظم الدولية التي تنظم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

لذلك فإسرائيل هي العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار.

وقد تكلم ممثل النظام الإسرائيلي عن ضرورة الامتثال للالتزامات الدولية واحترامها. وينبغي له أن يتذكر أن هذا النظام قد انتهك بصورة سافرة وصارخة ٨٦ قراراً على الأقل - وأكرر ٨٦ قراراً - من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بين عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠١٦، نتيجة لأعمال إسرائيل العدوانية واحتلالها، فضلاً عن الفظائع وجرائم الحرب الموثقة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني. وهذا السجل المروع لا يترك للنظام الإسرائيلي أي منطلق أخلاقي أو مصداقية لإصدار الأحكام بشأن امتثال الآخرين لقرارات مجلس الأمن.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): في البداية، نعرب عن تعاطفنا وتضامننا الكامل مع الاتحاد الروسي

في المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة وحسب. كما لا بدّ من التأكيد على أن ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح إلى الجماعات والأفراد من غير الدول أمر ضروري وحتمي. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة، وفقاً لما هو مضمّن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، لعلنا جميعاً متفقون على أن إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية لعام ٢٠٠٦ قد أبرز بصورة جلية مدى الترابط بين عاملي التنمية والنزاع المسلح. الأمر الذي يجب مراعاته عند تعاظمي مجلس الأمن مع النزاعات في البلدان النامية وإرسال بعثات لحفظ وبناء السلام فيها، بحيث تُراعى أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات، مع استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهنا تكمن أهمية البعد التنموي الذي يكتنف الظاهرة، خاصة وأن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مردّه إلى قصور التنمية وشح الموارد، وكل ذلك مقروناً بعوامل الطبيعة من جفاف وتصحر جراء التغير المناخي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

(تكلمت بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر الوفود بأن عدد المداخلات في إطار ممارسة حق الرد لأي وفد بشأن أي بند في جلسة معينة يقتصر على مداخلتين، وأنه ينبغي للمداخلة الأولى أن تكون محدودة بعشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحق وفد بلدي في الرد.

الصدىق، قىادة وءكومة وشعباً، وءءقءم بأءر مشاعر العزاء والمواساة لذوى الضءاءا. سىءىءى الرئىسة، أءلى ممءل الكىان الإسرائىلى صباء الءوم بىبان ىفءقء إلى أبسط المعابىر، ولقد فاءأنا ممءل الكىان الإسرائىلى بالنفاق والءذب وبتوءىه الاءءاماء للءول. وءقول الءكمة الشاءة: إذا ابءلىءم بالمعاصى، فاسءءروا! إن الءمىع ىعلم بأن الكىان الإسرائىلى هو من أءءل الإرهاب إلى منءقءنا، إرهابٌ وإرهابٌ نوى وكمىاءى وبىولوءى وإشعاعى. وها هو الكىان الإسرائىلى ىقوم بءقءم كافاة أنواع المعونة والسلاح والءءاءر والاستءءباراء والءكنولوءىاء، إضاءة إلى المواد الكىمىاءىة السامة وءءرب الإرهابىىن على اسءءءامها، إلى الءماءاء الإرهابىة فى سورىة، وبالأءص إلى ءاعش وءبهة النصرة والءموءعاء الءابعة لهما. وهو بءلك، كعاءءه، ىءرق كافاة قراراء مجلس الأمن المءعلقة بمكافءة الإرهاب.

لقد ءاول ممءل الكىان الإسرائىلى، فى مءاءلة مسرءىة مضءكة ءءكرنا بالمسرح العبى، أن ىضلل بىأس ملحوظ هىئة نزع السلاح من ءلال ءوءىه اءعاءاء زائفة وكاذبة بمءء إبعاء الأنظار عن أءطار السلاح النوى الإسرائىلى، وعءم انصىاع إسرائيل للقراراء ءولىة ءاء الصلة بمنع الانتشار النوى، وعءم انضمام الكىان الإسرائىلى إلى معاهءة عءم انتشار الأسلءة النوىة، وعءم وضع منشاءة النوىة ءء رقابة الوكالة ءولىة للطاقة ءءرىة، إضاءة إلى رفض إسرائيل الانضمام إلى أى من الاءفاقىاء المءعلقة بمءظر أسلءة ءمار الشامل، سواء الكىمىاءىة أو البىولوءىة. وكما هى العاءة، عءما ىكون الموءف الإسرائىلى هشاٌ وضعىفاً، ىرى المرء ممءلى الكىان الإسرائىلى ىلءؤون إلى ءروىء المءالطاء وءلط الأوراق وقلب الءقائق رأساً على عقب، والءهرّب من المساءلة عن الءرائم والاعءءاءاء الءى ىرءكبها الكىان الإسرائىلى.

سىءىءى الرئىسة، لىس ءافىفاً على أءء أن ضباطاً إسرائيلىىن هم المسؤولون عن الاءءار ءىر الشرعى بالأسلءة الصءىرة والأسلءة الءفىفة. فىكفىنا النظر إلى مناطق ءوءر فى العالم لكى نعلم أن ءءار السلاح ءىر الشرعى الإسرائىلىىن موءوءون فى ءلك المناطق.

رفءء الءلسة الساعاة ١٢/٥٠.

إن كافاة ءقارارى والءراساء والأبءاء ءؤءء أن الءمىة الإسرائىلىة هى الوحىءة الءى ءمءلك ءرسانة نوىة وأكبر ءرسانة من الأسلءة الكىمىاءىة والبىولوءىة، ووسائل الإىصال الءى ءبءء بكءىر عن منءقءنا فى الشرق الأوسط، كما أءءء ءقارارى ءولىة بما لا ىءع مءالاً للشك اسءءءام إسرائيل للأسلءة البىولوءىة والكىمىاءىة فى العءىء من المراء ءء شعوب المنءقة فى سورىة ولبنان وفلسءىن منذ العام ١٩٤٨ وءى ىومنا هءا، بما فى ءلك الفوسفور الأبيض والبورىانىوم المنضب.

وانءلاقاً من قناعاة ءكومة الءمهورىة العربىة السورىة بأن اسءءءام أسلءة ءمار الشامل، بما فىها الأسلءة الكىمىاءىة، أمر مرفوض وءىر أءلاقى ومءان، وبناء على إىمانها الراسء بالسعى نءو إنشاء منءقة ءالىة من كافاة أسلءة ءمار الشامل، وفى مقءمءها الأسلءة النوىة، ولءبءء للعالم كله ءزامها بالوءقف ءء أى اسءءءام للأسلءة الكىمىاءىة، فقد انضمام بلاءى سورىة إلى اءفاقىة ءظر اسءءءاء وإءاء وءزىن واسءعمال الأسلءة